المواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣ ... دراسة في الاسباب والتحديات

م.م عماد وكاع عجيل
جامعة تكريت/ كلية التربية الاساسية/ الشرقاط

مستخلص البحث

المواطنة بتعريف بسيط تتمثل بالحقوق والواجبات التي كفلها الدستور، ومن هذه الحقوق الحق في المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاعلامية والثقافية، اضافة الى المساواة امام القانون، وان مصدر الوعي بالمواطنة يتأتى من منظومة قيم تشكل بدورها الثقافة السياسية للمواطن من خلال تفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وتفضيل المصلحة الوطنية على المصلحة المحلية.

ان ازمة المواطنة تشكل عاملاً مهماً من عوامل تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية، وذلك لان الجهود التي يمكن ان تبذل لتجاوز الازمة تهدف الى تكوين وتقوية البنية السياسية والاجتماعية، فالتعددية التي يتمتع بها المجتمع العراقي ليست حالة سلبية، وانما هناك من حاول استخدام هذا النسيج الاجتماعي لغرض تحقيق مكاسب سياسية او اجتماعية من خلال اثارة الفتن الط ئفية والقتل على الهوية والتهجير وغيرها من الاساليب التي ادرك ابناء الشعب العراقي خطورتها، لذا يتطلب من النظام السياسي في العراق ان يؤمن بالتعددية في جميع المجالات من اجل الحفاظ على الحقوق والحريات لكل فرد والتي تشكل بدورها الاساس في بناء المواطنة.

المقدمة

بعد التغيرات الكبيرة التي شهدها العراق في التاسع من نيسان ٠٠٣ ، وخضوعه للاحتلال الامريكي ، وصدور قرارات مجلس الامن ٤٨٣) في ٠٠٣ ، وقرار ٥٠٠) في ٠٠٣ ، وقرار ٥١١) في ٠٠٣ ، التي أكدت على ذلك، وما احدثه ذلك من تغيرات كبيرة اصابت بنية المجتمع عراقي، وخاصة مفهوم المواطنة الذي اصابه الشلل، سيما في ظل السياسات الحـ ومية ، الاجواء المشحو ة بالتوتر ، القلق وفقدان الامن، اخذت الاصوات ترتفع حول ضرورة تنمية روح المواطنة والدعوة الى جعل مصلحة البلاد فوق كل اعتبار، وبالتالي يمكن ان يوصلنا ذلك الى بذور التحول الديمقراطي الذي شهده العراق بعد عام ٠٠٣ ، فما يحصل الان في العراق لا يمكن ان يندرج تحت مس ى التحول لديمقراطي، وانما عبارة عن موجات من الفوضى والتخبط العشوائي الذي تحركه النزعات الطائفية والمصالح الفردية، فالعراق في وضعه الحالي لا يعد بلداً ديمقراطياً، فهناك عدة تحديات ومعوقات تعوق عملية تحقيق وتطبيق الديمقراطية، اذ لابد لبقاء اي مجتمع الحفاظ على الشعور والاحساس الانتماء لدى الفرد لهذا المجتمع، فكلما توفرت مقومات سياسية وتشريعات قانونية تنبذ التباين والتمييز بين ابناء الوطن على اسس طائفية وقومية كلما زاد الولاء للوطن ونمت المواطنة بين مكونات المجتمع المختلفة وهذا التوجه يُعد من اهم مقومات التحول الديمقر طي وتعزيز المواطنة.

اهمية البحث

تتمثل اهمية البحث في التغييرات لسياسية التي حصلت في العراق بعد الاحتلال ، اذ شهد العراق ولايزال تحولاً على جميع المستويات، ابرزها التغيير الذي طرأ على بنية النظام السياسي، ان تعزيز ثقافة المواطنة وفق اطار وطني واحد بعيد عن الانقسام والتفكك والاعتراف بالتنوع والتعدد العرقي والثقافي والمذهبي والديني واعطاء كل جزء من مكونات الشعب العراقي حقه في التعبير عن وجوده دون اقصاء او تهميش، هذا الامر بحد ذاته هو الض مانة الاساسية للمواطنة العراقية، فلا يمكن بناء البلد وتطوره والن وض به في حال ضعف المواطنة، وبالتالي الوصول الى الهدف الاسمى وهو ايجاد نظام ديمقراطي، والتي تسعى جميع الانظمة السياسية للوصول اليه.

اشكالية البحث

ان اشكالية البحث تكمن في كيفية بناء الدولة العراقية لتعزيز المواطنة الحقيقية، في ظل وجود تحديات عدة تتـ ثل في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فما حصل بعد ٢٠٠٣ ، سواء بإرادة خارجية ارادت بناء الدولة العراقية على وفق رؤاها الخاصة، او في المشاكل الداخلية من حيث التطبيق العملي لتعزيز المواطنة، اذ سعى بعض مكونات المجتمع العراقي الى احتكار الدولة واستخدامها كأداة لتحقيق اهداف سياسية وذلك ما شكل عائقاً امام امكانية قيام الدولة العراقية على اساس المواطنة مما جعل البلاد تشهد العديد من الصراعات الداخلية بين مكونات المجتمع العراقي. اضافة الى تبني الحكومة النظام التوافقي على اساس المحاصصة لطائفية.

فـ ضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان المواطنة في العراق تتأثر بدرجة كبيرة على وفر المؤسسات السياسية الديمقراطية وتعزيز وتفعيل دورها، والتي تعمل على كبح الانفراد بالسلطة وفرص التحول الى الدكتاتورية، والوصول الى حد من التوازن بين المصالح الاجتماعية، وازدياد درجة الاندماج الثقافي، من خلال وجود ثقافات تتجاوز الهويات الفرعية، مع احترام الخصوصيات، لكن دون ان تط ى على الهوية والمواطنة العراقية، فالمواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣ ، تعاني من مشاكل كبيرة، فهناك ازمة ثقة بين المجتمع والنظام السيا ي، وبالتالي لا يمكن للفرد ان يقوم بدوره الحقيقي في ظل وجود تلك الازمة.

منـهجية البحث

تم الاعتماد على منهج التحليل النظمي الذي يسعى لدراسة الظاهرة وتحليل وتحديد الاطار العام لها.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى مبحثين تضمن المبحث الاول المواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣ ، وتم تقسيمه الى مطلبين، المطلب الاول تناول تعريف المواطنة، فيما تناول المطلب الثاني ازمة

المواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣، فيما تناول المبحث الثاني: التحديات التي تواجه المواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣ ــ وتم تقسيمه الى مطلبين، المطلب الاول اسباب تراجع الشعور بالمواطنة ، اما المطلب الثاني فتناول سبل تعزيز المواطنة .

المبحث الاول : المواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣.

تعريف المصطلح.

المفاهيم اسماء العالم ومفاتيح معرفته، يحمل كل منها، فضلاً عن دلالته اللغوية والاصلاحية، تاريخه الخاص، مشفوعاً بشحنة أيدلولوجية مصدرها الأنساق والخطابات التي اندرج فيها، واكتسب من كل نسق أو خطاب دلالة خاصة غلبت عليه في حين من الاحيان أو في كثير من الاحيان، فلا يكاد يعرف الا بها، لذلك تقتضي الموضوعية تحرير المفهوم من شباك الايدلوجية، وان تحديد معاني الالفاظ والمصطلحات التي تستخدم في أي بحث أو حوار أمر ضروري ومهم لاستبعاد الكثير من عوامل الاختلاف ومسبباته الناجمة عادة عن الفهم المتباين لها، وعن اختلاف مضامينها في أذهان المتحاورين.

اولاً: تعريف المواطنة

ينطوي مفهوم المواطنة على إشكالية كبيرة في تحديد معنى المفهوم بين الكتاب والمختصين كونه مفهوم يحتمل وجهات نظر مختلفة لشموله جوانب عديدة: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، كل مختص ينطلق من الزاوية التي يرى انها الأدق والاصح في تحديد مفهوم المواطنة المواطنة لغةً مأخوذة من الوطن، المنزل الذي تقيم به وهو موطن الانسان وعمله، وطن يطن وطنا اقام به، وطن البلد اتّخذه وطناً، وجمع الوطن اوطان وتعني منزل واقامة الانسان ولد فيه ام لم يلد فيا . والمواطنة صيغة فعل واطن، وهو الفعل المزيد يدل على حالة المشاركة في الوطن نفسه، والمواطن هو الانسان الذي ينشأ معك في وطن واحد، أو الذي يقيم معك فيا .

) ن منظور، لسان العرب ٥ ، دار صادر طبع ، النشر ، بيروت ٠٠٠ ، ص ٣١ .

) المنجد في اللغة، ١٠ ، دار المشرق، بيروت ٩٨٦ ، صر ١٠٦ .

اما اصطلاحاً فهي تعني الاشتراك في الحياة بتعاقب الاجيال على بقعة جغرافية محددة ضمن ظروف ومعايير ومتغيرات مستمرة، وهي ايضاً حق مشاركة الاخرين في الحياة في ظل ظروف بيئية واقتصادية وتشريعية تمارس تأثيراً عادلاً على المواطنين.)

فالمواطن اذن هو الإنسان الذي يستقر في بقعة ارض معينة وينتسب إليه، أي مكان الإقامة أو الاستقرار أو الولادة أو التربية، فالمواطنة نسبة الى الوطن وهو المكان الذي ينتمي اليه الفرد او الجماعة تراثيا وتاريخيا وجغرافيا كذا الشعور بالتعلق به اكثر من غيره، وعرفت دائرة المعارف البريطانية المواطن (citizenship) بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسيةً مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العام[١] .

ويعرفها عزمي بشارة بأنها (عبارة عن عضوية في الدولة اذا كانت هذه الدولة تعكس حق تقرير المصير لجماعة او عدة جماعات، وان تكون المواطنة هي القاعدة لحالة الحوار بين جماعات بحيث تصلح اساساً مدنياً للعيش المشترك[٢] . ويرى برهان غليون ان المواطنة هي (تحالف وتضامن بين اناس احرار متساوين في القرار والدور والمكانة[٣] . فالمواطنة حقوق وواجبات، ومبادرة الإنسان ومسؤوليته تجاه نفسه وتجاه الجماعة التي ينتمي إليها، وهذه الحقوق والواجبات لا تمارس إلا في مجتمع عادل وديمقراطي يحرص على المساواة وتكافؤ الفرص وتحمّل أعباء التضحية من أجل ترسيخ هذه المبادئ وحمايتها وفتح آفاق تحسين ممارستها برؤية تتطلع إلى المستقبل وبحماس لاتطغى فيه العاطفة على العقل والحكمة.

---

[١] محمد احمد درويش، العولمة والمواطنة والانتماء الوطني، عالم الكتب، القاهرة ٢٠٠٩ ص ٤٣ .

) علي خليفة الكواري وأخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠١ ، ص ٢٠ .

[٢]) عزمي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٧ ، ص ٥٦ .

[٣]) برهان غليون، نقد السياسة: الدين والدولة، ، ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ٤٦ .

ولهذا فهي تعني بشكل بسيط وواضح الانتماء الى الوطن والولاء له، ولهذا التعبير دلالته القانونية والسياسية، تمتد لتشمل ابناء الشعب جميعاً بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات تجاهه، وبغض النظر عن انتمائهم فهي الاطار الذي يضم الانتماءات القو،ية والطائفية والدينية كافة، وهي يض للتعصب والانغلاق، بل هي القبول والمشاركة للجميع . تجدر الاشارة بان عنصر الانتماء(٤) هو المعنى الحقيقي لمفهوم المواطنة وبدونه لا قيمة للمواطنة التي تبقى مجرد جنسية تمنح حقوقاً وتفرض واجبات ولا تعبر إلا عن التابعية ووثيقة سفر لاجتياز الحدو .

ثانياً: اركان المواطنة

ذهب البعض إلى القول بأن هناك ركنين أساسيين للمواطنة هم ' -

اولاً: المشاركة في الحكم، بمعنى مشاركة الشعب في الحكم بصورة من الصور، بوصفه مصدر السلطات، ومخول السيادة للحاكم.

ثانياً: المساواة بين جميع المواطنين اذ يعد المحك الاساسي للمواطنة.

فمبدأ المواطنة يؤكد من الناحية السياسية على حق المشاركة السياسية الفعالة وصولاً إلى المساواة السياسية بين جميع المواطنين وأهليتهم الدستورية لتقليد الناصب العامة، وقانونياً يتحقق المبدأ عندما يـ م تحديده دستورياً لكل من يحمل جنسية الدولة دون تمييز بسبب العرق أو اللغة أو الدين، كما تتدرج ممارسة حقوق المواطنة من مجرد المساواة القانونية إلى

) محمود سالم السامرائي، المواطنة والديمقراطية، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٣)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل ٢٠٠٩ ، ص ٥ .

(٤) الانتماء لغة هو الانتساب، والذي يعني تبعية كل فرد لمجموعته التي تؤلف الشعب، يكون الانتساب لكيان ما، يكون الفرد متوحداً معه مندمجاً فيه باعتباره عضواً مقبولاً يحمل شرف الانتساب إليه، ويشعر بالأمان فيه، يكون هذا الكيان جماعة، او طبقة، او وطن، كما يستبعد في هذه الجماعة وجود الاجنبي الذي لا يتمتع الذي لا يتمتع بما يوجد من قوانين وانظمة خاصة، ويعتمد مفهوم الانتماء على معيار مسقط الرأس، أي رابطة الارض، التي تتحد بعلاقة إنتماء للسيادة القومية للشعب أو الامة ضمن رقعة محددة من الارض هي الوطن. للمزيد عن مفهوم الانتماء لغة واصطلاحاً ينظر: المنجد في اللغة والاعلام، ، دار المشرق، بيروت ٩٨٦ ، ص ٤٠.

) ياسر خالد عبد بركات، مبدأ المواطنة: استحقاق الدستور الدائم، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بيروت ٢٠٠٥ ، ص ٢

المساواة الحقيقية عندما يمتلك المواطن مصادر المشاركة السياسية واقعياً، عندما يمكّن النظام السياسي والاجتماعي دريجياً كل مواطن من حرية التعبير والتنظيم، ويضمن له الحد الادنى من الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والثقافية التي تحرر إرادته وتسمح له بالمشاركة على قدم المساواة مع غيره في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزما .

لذلك فان مفهوم المواطنة ومعناها مرتبط بشكل وثيق بالأساسين السابقين، فبتحقيق هذين الأساسين يتحقق انتماء المواطن وولاؤه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه، نتيجة القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف وارتفاع الروح الوطنية لديه عند أداء واجباته في الدفاع عن الوطن ودفع الضرائب واطاعة القوانين والأنظمة، ومما لا شك فيه انه من الضروري أن يكون هذين الأساسين منصوص عليهما بشكل واضح لا يحتمل التأويل في دستور ديمقراطي مرتكز على مبادئ ديمقراطية قائمة على أساس أن الشعب مصدر السلطات، وسيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه، وعدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية في يد شخص أو جهة واحدة، وضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً ومجتمعياً من خلال تنمية قدرة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني على الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان، وتداول السلطة بشكل سلمي ودوري وفق انتخابات عامة حرة نزيهة تحت إشراف قضائي مستقل .

وبهذا المنظور تتجلى حقيقة لا لبس فيها وهي : أن المواطنة ليست شعاراً مجرداً عن حقائق ووقائع الحياة، وإنما هي منظومة قيمية وإدارية وسياسية، تتجه بكل إمكاناتها لمنح المواطن كل حقوقه، وتحفزه للالتزام بكل واجباته ومسؤولياته، فالثالوث القيمي العدالة، الحرية، المساوا) هو الذي يمنح مفهوم المواطنة معناه الحقيقي، ويخرج المواطن من حالته السلبية المجردة إلى مشارك حقيقي وفعّال في كل الأنشطة الوطنية، وبهذا يتضح أن المواطنة

) علي خليفة الكواري، المواطنة في الدول العربية، شبكة المعلومات العالمية :
http://www.Arabsfordemocracy.org

') ليث زيدان، مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي – التربية المواطنية، الحوار المتمدن - العدد ١٩٣٣ - ٢٠٠٧/٦/١

هي حقوق وواجبات، منهج وممارسة، آفاق وتطلعات، حقائق دستورية وسياسية، ووقائع اجتماعية وثقافية .

ثالثاً : العلاقة بين المواطنة والمجتمع المدني والديمقراطية

المواطنة بوصفها انتماء إلى وطن، الدولة) لا تثمر إلا في جذر الديمقراطية، كون الديموقراطية تقوم على أساس الاعتراف بالإنسان، بحقوقه وحرياته بغض النظر عن الانتماءات الاثنية، وعلى أساس حق المواطن في التعبير والمشاركة في صنع القرار، وهي ذاتها مقومات المواطنة الفعّالة والصالحة في ظل لانتماء إلى الوطن والدولة اذ لا يمكن الفصل بين فكرتي المواطنة والديموقراطية، ففكرة المواطنة هي من إفرازات الفكر والنظام الديموقراطي، بمعنى أنها ولدت من رحم الثقافة الديموقراطية وتعترف بأن المواطن (الإنسان هو مصدر جميع السلطات السياسية ، وبدون الديموقراطية لا تنمو فكرة المواطنة)[١].

كما ان الديمقراطية والمجتمع المدني صنوان لا يفترقان، فالديمقراطية بوصفها لإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوقهم وحرياتهم من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم من جهة أخرى، إنما تتم من خلال الممارسة الديمقراطية، وتتأتى عبر مؤسسات المجتمع المدني التي هي جزء من شروط الديمقراطية نفسها، فممارسة الحقوق تنشأ مؤسسات المجتمع المدني وبتغلغلها في جسم المجتمع تتعمق الممارسة الديمقراطية بدورها، ومن دون المجتمع المدني يكون الأفراد مجرد أشياء وليسوا مواطنين في دولة ديمقراطية، فالديمقراطية اذ تعني المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة الفرد ومصيره يستحيل ان توجد دون مجتمع مدني[٢] ، وتتجسد المواطنة في حصول الناس بغض

---

(١) حسين درويش العادلي ، المواطنة ديموقراطية والفاعلية الاجتماعية، مجلة الإسلام والديموقراطية، عدد ٠ ، منظمة الاسلام والديمقراطية، بغداد ٠٠٥ ، ص ٣٤ .

٢) يوسف كوراز ، مقدمة لفهم فكرة المواطنة ، إصدارات الاتحاد الوطني الكوردستاني، بغداد، (د.ت)، ص ١ .

٣) للمزيد عن علاقة الديمقراطية بمنظمات المجتمع المدني ينظر المصادر التالية –

– فالح عبد الجبار، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة ٩٩٥ ، ص ص ٣ .

النظر عن الفوارق الطبيعية والمكتسبة، على نفس الفرص من المساواة في التعامل امام القانون في ظل الحريات العامة واذا كانت الديمقراطية تعتمد على المواطنة أساسا لبنائها فأن خصوصية المجتمع المدني وشرطه التاريخي هو مفهوم المواطنة، فتطور مفهوم المجتمع المدني مرتبط بتطور مفهوم المواطنة، وقد قال روس) لن نصبح بشراً إلا إذا أصبحنا مواطنين لأن الدولة الديمقراطية هي الدولة التي تحترم مواطنيها وتدافع عن أمنهم وتوفر لهم الفرص، وتساوي بينهم في الحقوق والواجبات، دون التمييز بينهم دينياً او عرقياً، وموقع الفرد فيها يحدد على أساس الإنجاز والكفاءة والنزاهة والوطنية، وأن هذه الاعتبارات أهم ما يميز المجتمع الحديث عن المجتمع التقليدي، في المجتمع المدني يتجاوز أفراد المجتمع الاعتقاد الديني الى مبدأ المواطنة، ويعترفوا بمبدأ الاختلاف في العقيدة الدينية التي يجب ان لا تحول دون الانتساب لمواطنة مشتركة، لان المواطنة توفر آلية العيش وسط التنوع والاختلاف، وتولد جانبي الواجبات والحقوق ، وحسب عبدالكريم غلاب فأن المواطن يأخذ جذره من الوطن، الذي يمنح المنتمي إليه الإقامة والحماية، وان البلاد التي استقامت فيها المواطنة بمفهومها الوطني والإنساني سارت الحياة فيها نحو الأسمى ولا حد للسمو) والمواطنة لا تستقيم في مجتمع مختل التوازن، نتيجة لما تعرض له الفرد من ضغط في ظل دولة الاستبداد جعله يبحث عن ظل يستظل به فلم يجد من ملجأ يهرب اليه غير الهيئات الإرثية التي أعاد ارتباطه بها القبيلة، الطائفة) ليحقق من خلالها الحماية والأمان في الوقت الذي لم تستطع الدولة ومؤسساتها ان توفراهما له، وفي الوقت الذي استقوى به الفرد بهويته الفرعية فان هذه

- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة ٩٩٥ . ص ١.
- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ' ؛ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٩٩٧ . ص ٣٣ .
- عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق ٠٠٣ ص ٧١.
- أمل هندي الخزعلي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التغيير الديمقراطي، مجلة أوراق عراقية، العدد ٢٠) مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، تموز ٠٠٥ ص ٧٢ .
- خيري عبد الرزاق جاسم، المجتمع المدني في ضوء جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع، مجلة دراسات دولية، العدد ٧٢ ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ٠٠٥ ص ٢٧

الهوية استقوت به أيضا والتفاف الأفراد حول هذه الهويات شكل عبئاً على المواطنة بل انتهاكا لها حين تحوّل ولاء الفرد الى ولاء آخر شكل بديلا عن الولاء الوطني فأصبح عائقا امام بناء مواطنة يقف الأفراد داخلها على خط شروع واحد، متساوين في الحقوق والواجبات [١] .

المطلب الثاني : ازمة المواطنة في العراق بعد ٢٠٠٣ .

بعد التغيرات التي شهدها العراق عقب احتلاله برزت في المجتمع العراقي مفاهيم متنوعة ومبهمة بالنسبة لأفراده منها سياسية واجتماعية وعلمية، وهذا يعد من ثمرات انفتاح العراق على غيره من الامم والشعوب بعد انغلاقه لفترة طويلة يعلم بها كل فرد من افراد المعمورة من اقصاها الى ادناها، من ابرز تلك المفاهيم مفهوم المواطنة الذي يبدو في ظاهره سهلا ويسيرا لكنه يحمل في طياته معاني وافرة ودلالات عميقة ذات مغازي ومدلولات بالغة الاهمية .

اذ تعد قضية المواطنة) العراقية من أعقد المشكلات منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ويعود ذلك لأسباب عديدة أبرزها: التكوين السياسي، والتكوين الاثني والديني والقومي الذي حدد طبيعة هذا الكيان، كما عمدت النظم الحاكمة التي عرفتها الدولة العراقية لعقود طويلة واتسمت سياستها في الأعم الأغلب بالشمولية والمركزية(المفرط)، وكانت سبباً أساسياً في عدم أيجاد لحلول الحقيقية لمشكلة (الوحدة الوطنية) من العام (١٩٢١) وحتى العام (٢٠٠٣) إذ كان هناك دائماً جزءاً كبيراً من مكونات الشعب العراقي مهمشاً ومغيباً، واعتماد الحكومات المتلاحقة للقوة المسلحة لقمع إي تهديد يمس وجودها في السلطة أو تحسبه تهديداً للوحدة الوطنية حسب فهمها، وبالتالي لم تكن تقاليد الحوار والتوافق جزءاً من سياسات العراق الحديث، ثم عادت قضية (مواطنة) تطرح نفسها من جديد بعد نهيار النظام عام ٢٠٠٣ وما رافقه من انهيار كامل لمؤسسات وأجهزة الدولة والذي أتاح الفرصة كاملة لمكونات الشعب الأساسية والأقليات ن تعبر عن نفسها وآمالها ومطالبها وتتطلع لبناء الدولة العراقية الجديدة وفقاً لأسس تحفظ لها حقوقها.

---

١) شمخي جبر، دولة المواطنة ... دولة المدنية والقانون، موقع مرافئ ..المجلس العراقي للسلم والتضامن ، شبكة المعلومات العالمية: www.marafea.org

وعلى الرغم من ان المواطنة بما فيها من حقوق وحريات حظيت باهتمام الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ، اذ افرد الدستور باباً من ابوابه الستة للحقوق والحريات يتكون من ٣٧) مادة وهي النسبة الاعلى التي وصلت اليها الحقوق والحريات في الدساتير العراقية، الا ان نص الدستور ع ى الحقوق والحريات لا يكفي بل يجب ان تكون هناك تشريعات ضامنة لهذه الحقوق والحريات وتحديد سقف زمني لإيجاد تلك التشريعات الضامنة لهذه الحقوق والحريات، بدل من النص على (ينظم ذلك بقانون)، لذلك فان التغاضي عن توفير ضمانات تفعيل آليات مبدأ المواطنة يؤشر ضعف الو ي السياسي بالمواطنة وبالحقوق والحريات حتى لدى النخبة السياسية، ويبدو أن هذه النخبة التي دخلت الساحة السياسية بعد عام ٢٠٠٣ قد أ ملت الحقوق والحريات وراحت ترى الواجبات التي يجب أن يؤديها الافراد فحسب ، مما أدى الى فقدان شرعية وجوده ا في المجتمع، وبالمقابل فإن المعني بهذه الحقوق والحريات هو الفرد العراقي، وبفعل تراكمات الماضي الاستبدادي غاب وعي المواطنة عن ذهن الفرد العراقي، بل ما زالت هناك ضبابية لدى غالبية المجتمع العراقي في عدم القدرة على التمييز بين الحقوق التي توفرها المواطنة والمسؤوليات التي تقتضيها، ومرد ذلك إلى أحوال وطبيعة التنشئة الاجتماعية من جهة، ونمط الثقافة السائدة من جهة، والتراكمات الثقافية والسياسية التي شهدها المجتمع العراقي من جهةٍ ثالثا .

لقد تعرض مفهوم المواطنة في العراق لغموض كبير وتشويه وتحريف عن معانيه ومدلولاته التي تترتب عا ها حقوق وواجبات مختلفة، وكانت الممارسات السياسية للحكومات التي حكمت العراق وراء هذا الانحراف والتحريف في مفهوم المواطنة والمواطن في العراق المعاصر وبعد الاحتلال الامريكي ، وما نجم عن هذا الاحتلال من تدمير للبنية التحتية للدولة العراقية وتقويض لمؤسساتها ت ر مفهوم المواطنة بما تمخضت عنه السياسات التي انتهجتها إدارة الاحتلال في العراق لا سيما بتعميق شقت الخلافات بين أبناء الشعب العراقي نتيجة فرضها ما سمي بسياسة المحاصصة الطائفية وهو ما أدى لاحقاً الى تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي لينعكس ذلك سلباً على شعور عراقيين عامةً بالمواطنة نتيجة أسباب عديدة سياسية

) وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الامة (دراسة حالة العراق)، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٤ ، ص ٨١ .

واجتماعية واقتصادية وقانونيا . ومن خلال النظر إلى المواطنة نرى اليوم تراجعاً لمفهوم المواطنة العراقية بل اصبحت مشوهة الرؤيا امام هوية الانتماءات والولاءات ذات الصفة السياسية الجديدة المـ ثلة بالتكتلات التي عظمة القومية والطائفية وغيبت عن قصد أو من دون قصد هوية الانتماء إلى العراق وطن الجميع، وهذا ما دفع ويدفع باندلاع الازمات السياسيا . وهذا الامر ادى إلى قيام المواطن بصرف مشاعر المواطنة من خلال الانتماءات الجزئية والثانوية القبلية والعشائرية، فالدولة لم تـ د كياناً لاحتواء المواطن بل هي قد تضاءلت لصالح البلدة والقرية والقبيلة وبالشكل الذي يشخص الوطن ويفقد هوية الامة، فالمواطن العراقي يشعر بأنه مغيب ولا وجود له، مما أثر ذلك سلباً على انتماؤه الوطني وفقدان الشعور بالمواطنة، فالموروث التاريخي المتراكم من الاستبداد والانفراد بالرأي وإقصاء الطرف الأخر الذي اتسمت به ثقافة الخضوع قد انتقل بشكل عفوي) إلى الثقافة العامة للمجتمع وانغرز في العقل الجمعي العراقي، جعل السمة الأساسية للثقافة المجتمعية العراقية بانها ثقافة سلبية إقصائية، الأمر الذي أدى إلى تعطيل التوجه نحو بناء هوية وطنية عراقية ، ان غياب المؤسسات الوطنية وعدم المساواة والاقصاء والتهميش الذي ساد الحياة السياسية بعد الاحتلال الامريكي للعراق لم يسمح بظهور كيان عراقي وطني يعطي للمواطن العراقي حس الانتماء وشعور الوحدة الوطنية، فعندما تُؤسس الدولة وفق الانتـ اءات العرقية والطائفية الضيقة، وعندما لا تؤمن الدولة حقوق مواطنيها ولا تتمكن من توفير أبسط السبل لحمايتهم من القتل والظلم والتهجير فعند ذلك تغيب المواطنة ويصبح الامر سالكاً ومناسباً لنمو الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية بسبب فكرة الانتماء والولاء و لتضامن الوطني بين اعضاء الجماعة السياسية المكونة للدولة ويصبح التعايش صورياً هشاً واحياناً قسرياً قائماً على الاكراه المستند الى القو .

) وصال نجيب العزاوي، المواطنة بين الثوابت والمتغيرات، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين ٢٠٠٨، كلمة العد .

) محمود سالم السامرائي، مصدر سبق ذكر ص ٥ .

) ل هندي الخزعلي، التعايش السلمي في العراق: ضمانات النجاح وآليات التفعيل، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة السليمانية ٢٠١١ ، ص ١٨٠

، عند النظر في المشهد الا. تماعي والسياسي في العراق ، محاولة تفحص الانتماءات تبين ان الانتماءات الفرعية تتجاذب الافراد فتسلبهم هويتهم لوطنية مستبدلة اياها بهوية اخرى اذ يصبح الإنسان منتمياً إلى تنظيم معبِّر عن مصالح جماعة معينة، وليس إلى وطن المعبِّر عن مصالح كل أبنائ ، وصولاً الى تحول ولاء الشخص لشخص آخر، أو لأشخاص معينين ومحددين، وليس لشركائه من المواطنين في وطن بشكل عام، ولقانونه ومؤسساته الدستورية بشكل خاص ، الواقع العراقي ذو الالوان المتعددة (القومي والاثني والديني والطائفي) والتركيبة المتنوعة لوحداته الاجتماعية، والتي تعد واقع ، وسيولوجي لا يمكن عبوره او تجاوزه في أي مشروع سياسي او اجتماعي، فمن غير المنطقي تجاهل او اهمال لهذا التنوع، لان نكران هذا التعدد يعني اقصاء فئات وهيمنة واحتكار اخرى للقرار والسلط ، في ظل الاقصاء والتهميش حتى وان كان ضد الاقلية يتحول المشروع الى مشروع قومية بعينها او دين بذاته او طائفة م ، أثناء صياغة أي مشروع سي سي معِّبر عن تطلعات هذا الواقع ، المساواة بين المواطنين انطلاقا من مبدأ المواطنة، الذي هو اشتقاق من مفهوم الوطن، والذي يقوم على تعريف البشر (الشعب) انطلاقاً من انتمائهم الى الارض/ الوطن .

وان بناء المواطنة لا يمكن ان يتم على قاعدة اقصاء وتهميش بعض الفئات والشرائح على قاعدة الاختلاف وإنما يكون على قاعدة التنوع الثقافي المتوفر في المجتمع، وذلك لان المواطنة ليست هوية جامدة وانما هي حيوية ومفتوحة على جميع الروافد والمكونات وان أي اقصاء او تهميش ! ي طرف بدعوى الاختلاف فانه يقود حتماً الى التمييز والابعاد وهذا ما يؤسس لحروب اجتماعية مفتوحة على كل الاحتمالات بما فيها العنف المسلح والذي يؤثر سلباً على وحدة المجتمع واستمرار عقد الثأر والانتقام بشتى اشكاله . ولذلك فان أزمة مواطنة هي لا تنبع من داخلو ، بقدر ما هي متأتية من خارجها، أي من التحديات التي تجابهها فتجعل كل جماعة فرعية تستقطب مشاعر الولاء لهويتها الفرعية على حـ ب الهوية الوطنية، وهو ما يؤدي إلى أزمة المواطنة وهي حالة من التوتر والتمزق الوجداني، الذي ينمي التمركز على

] شمخي جبر ، مصدر سبق ذكره.

) محمد محفوظ، الاصلاح السياسي والوحدة الوطنية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ٢٠٠٤ ، ص ٥ .

الذات ويدفع إلى التعصب و تمييز العرقي أو الديني أو الطائفي ويقلل من فرص التسامح والتفاهم والحوار ، والحال أن أزمة مواطنة في العراق هي قبل كل شيء أزمة حرية وازمة وعي بها وأزمة تفاهم وحوار مع الآخر، وأزمة دولة لم تنضج، وأزمة نظام سياسي يتجاوز على حقوق المواطن وإنسانيته .

وتعود إشكالية المواطنة في العراق إلى عدة اسباب منها[١] .

- تعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية التي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتنتهي بالقبيلة والطائفة رغم محدوديته نسبةً لمجتمعات اخرى اكثر تنوعاً الا انها لم تعان من هذه المشكلة .
- تعدد الولاءات والانتماءات، التي تستقطب كل واحدة منها مشاعر الولاء الاجتماعي حولها .
- النزعة الابوية البطريكية التي تسيطر على البنية الفكرية والاجتماعية والثقافية، التي تقوم عليها علاقات القرابة وصلة الدم وما يرتبط بها من قيم وأعراف وعصبيات عشائرية ما زالت تمارس تأثيرها على طرائق التفكير والعمل والسلوك وعلى منظومة القيم والمعايير وقواعد السلوك وشبكة العلاقات الاجتماعية.

ان مما لاشك فيه ان أثر التوزيع العرقي والطائفي على المواطنة أصبح واقع حال ملقياً بظلاله على كاهل العملية السياسية منذ نشأتها وتمثل ذلك بتعين سلطة الائتلاف المؤقتة بعد عام ٢٠٠٣ مجلس الحكم واضعة بصمة المحاصصة الطائفية والعرقية على كل المراحل اللاحقة للعملية السياسية، وامتد بدوره حتى وصل الى اللجنة التحضيرية لكتابة الدستور، وتم تقسيم السلطات على اساس طائفي فرئاسة الجمهورية اصبحت من نصيب المكون الكردي ورئاسة الوزراء اصبحت من نصيب المكون الشيعي ورئاسة مجلس النواب اصبحت من نصيب المكون السني، وتكرر التقسيم العرقي والطائفي في تركيب الوزارات فاتحاً لنفوذ هذا الشكل من المحاصصات لكل المراتب الادنى للحكومة، وهنا لا يمكن إنكار المدلولات الخطرة لهذه المحاصصة التي تقوض الامل بإنجاز مواطنة عراقية كاملة وسليمة من خلال تأكيدها

[١] إبراهيم الحيدري ، الولاءات العشائرية والطائفية وإشكالية الهوية في العراق، البحث المقدم الى الملتقى الفكري الأول للحوار الوطني، وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني، بغداد. ٢٠٠٩ ، ص ٢ .

[٢] المصدر نفسه، ص ٢ .

على الهوية والولاء للطائفة والعرق والمذهب على اساس الهوية العراقية ، فالحقيقة التي ظهرت ان افرازات ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، اظهرت حالة عدم الاندماج بين مكونات الشعب العراقي عمل على تكريسها الاحتلال، فأصبحت المناطق العراقية التي تتسم بالتعدد الثقافي والديني والقومي ان تبدو ذات انتماءات وهويات فرعية

وهنا لا يمكن تغافل ان ضعف المواطنة ما هو الا جزء من ازمة الهوية، والذي هو بالأساس منحدر من عجز الدولة عن تحقيق وحدة وطنية فاعلة، جراء استشراء الولاءات القومية الفرعية Sub national groupings وعدم التمكن من تحقيق وظيفة الدولة الاساسية بخلق دولة – امة Nation- state وإعطاء معنى كامل لمفهوم المواطنة .

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه المواطنة.

بالرغم من مرور اكثر من عقد من الزمان على سقوط النظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ ، وعلى الرغم من اتخاذ سلسلة من الاجراءات وانجاز العديد من المهام التي ترمي إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي جديد يقوم على اسس دستورية سليمة تتجسد فيه مبادئ الديمقراطية الحقيقية وتصان فيه الحقوق والحريات العامة، لكن البلد لا زال يواجه جملة من التحديات المتفاقمة والتي تقف في وجه بناء هوية وطنية جامعة ومنظمات مجتمع مدني حقيقية ومعبرة وتحول ديمقراطي صحيح وسليم، نحاول في هذا المبحث الوقوف على التحديات التي تواجه المواطنة ومنظمات المجتمع المدني والديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣[١].

المطلب الاول : الاسباب التي ادت إلى ضعف المواطنة.

هناك جملة من الاسباب ادت إلى ضعف المواطنة خاصة بعد ٢٠٠٣ يمكن تلخيصها بالاتي –

- من العوامل المؤثرة في البنية السياسية في الدولة والنظام السياسي الانقسامات ذات الطبيعة العشائرية والطائفية والعرقية، التي تكون لنا مجتمعاً يتسم بتعددية سلبية، يقابل ويضاد المجتمع السياسي المدني، وهو المجتمع الذي يستدعي قيامه إضعاف الجوانب السلبية للتعددية

[١] رند رحيم فرانكي، تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٩٧)، بيروت ٢٠٠٣ ، ص ٨٠

[١] رعد عبد الجيل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير، دار الكتب الوطنية، بنغازي ٢٠٠٢ ، ص ٢١ .

المجتمعية، وبناء تقاليد تعددية ايجابية تسهم في تأسيس دولة حديثة ونظام سياسي مدني . فقد كان حل الدولة العراقية خطأ وخطيئة استراتيجية دفعت المواطن للاحتماء بهويات طائفية أو أثنية أو عشائرية أو مناطقية على حساب الهوية العراقية الوطنية الجامع ، والإشكالية تكمن ليس في وجود الهويات المحلية الاثنية أو تنوعها، إنما في تسييّسها والتي اتخذت في كثير من الأحيان صيغة التسييس العنيف المسلح، ففي العراق يعتقد البعض إن هناك صعوبة في تحقيق المواطنة الحقيقية الفاعلة والايجابية في المجتمع، وذلك لعدم وجود مجتمع متجانس بسبب وجود الانقسامات الاجتماعية فيه .

- كان للعامل الخارجي الاثر الكبير في على المواطنة، اذ خلف الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ حالة من عدم الاستقرار، بالإضافة إلى الدمار الذي لحق بالبنى التحتية، فالمشروع الامريكي بنى على تهييج العواطف وعلى استثارة النعرات الطائفية لإلغاء المشروع لوطني، وتبني الاحتلال لمشاريع الطائفية ويدفع لها ويدافع عنها مدعوماً بترسانة عسكرية هائلة، وبخزين مالي كبير، وبألة إعلامية هائلة، فالاحتلال زاد المشهد العراقي تعقيداً حين شرعن للانقسام العمودي في المجتمع على أُسس طائفية مذهبية ، فقد ساهم بشكل فعال في تغييب الهوية الوطنية بسبب الغاء المقومات الاساسية للدولة العراقية وفشله في تأسيس بنى حكومية جديدة متوازنة اذ تم تكريس الانتماءات والولاءات العرقية والطائفية في جميع مفاصل الحكومة واجهزتها الامنية والتنفيذية وهذا ما ادى إلى فشل الدولة في تأمين الحماية للمواطنين وسيادة التهميش والاقصاء والظلم وبالشكل الذي جعل الوضع السياسي المتأزم ان يا ح الفرصة لنمو الهويات الفرعية على حساب الهويات الوطنيا .
- فشل النظام السياسي في تحقيق اندماج اجتماعي بين مكونات المجتمع المختلفة، وفشله في بناء هوية وطنية عراقية جامعة لكل مكونات المجتمع، والسبب في ذلك يرجع إلى الخلل الذي رافق طبيعة تشكيل السلطة السياسية، فانعدام التوازن بين مؤسسات الدولة من ناحية وبين

) عبد الجبار أحمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد ٠١٠ ، صر ٢٠٢

') ل هندي الخزعلي، التعايش السلمي في العراق: ضمانات النجاح وآليات التفعيل، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة السليمانية. ٠١١ ، ص ١٨٤

مكونات المجتمع من ناحية اخرى لصالح شخص الماسك بالسلطة، ادى في المحصلة إلى ان يكون النظام هو الحاضن للدولة بدلاً من ان تكون الدولة هي الحاضن للنظام، الامر الذي انعكس سلباً على التكوين الاجتماعي للمجتمع العر ي ن جهة، وعلى قدرته في الاندماج والتكامل من جهة أخرى، ومن ثم عدم القدرة على تعبئة المجتمع في بناء الدولة والامة، مما عنى أن هناك خللاً في بناء المواطنة والهوية الوطنية، فظهور أزمات التغلغل والتوزيع والمشاركة , الشرعية والاندماج والهوية اوجدت شرخاً عميقاً ي جدار الهوية الوطنية، فبدلاً من ان يكون هناك ولاءً واحداً للدولة فحسب، أصبحت هناك ولاءات فرعية تنافس الولاء للدولة، وتعلو عليها احياناً وهو ما يعني فقدان الاندماج وفقدان حس الانتماء المشترك لهوية وطنية عراقيا .

- أفضى انهيار النظام السياسي في العراق إلى بروز القوى الاجتماعية والسياسية والدينية التي كان لكل منها هويتها المميزة ومرجعيتها الخاصة، ومن ثم انغماسها في الحقل السياسي لتتنامى على إثر ذلك ظاهرة التخندق والانكفاء على الذات بين المكونات المجتمعية العراقية بشكل عمق من أزمة المواطنة و الهوية الوطنية العراقي ، , يمكن القول إن تفاقم الفساد داخل الدولة، وهجرة العقول العلمية، وضعف سيادة القانون، وتدني هيبة الدولة والإحباط والتخلف الذي يعاني منه المجتمع كل ذلك شكل أسباباً أدت إلى غياب المشاركة السياسية وأضعفت المواطنة وأثرت الوحدة الوطنية بشكل كبير.
- شعور الفرد العراقي بأنه مغيب ولا وجود له اصلا ، وتأثير ذلك على انتماؤه الوطني وفقدان الشعور بالمواطنة، وعلى ما يبدو، فإن هذا الموروث التاريخي المتراكم من الاستبداد وثقافة الخضوع قد انتق · بشكل عفو; – إلى الثقافة العامة للمجتمع وانغرز في العقل الجمعي العراقي، ليجعل السمة الأساسية للثقافة المجتمعية العراقية بانها ثقافة سلبية إقصائية، الأمر الذي أدى إلى تعطيل التوجه نحو بناء هوية وطنية عراقية، رغم إدراك الجميع بإن ثقافة المشاركة هي إحدى الأدوات المهمة في بناء وتطور أي مجتمِ ، الذي أساسه الرئيس هو الاتفاق بين أبناء المجتمع العراقي على شكل العملية السياسية، والتزام النخب بعدم تجاوزها

) وليد سالم محمد، صدر سبق ذكر ص ٥٧'.

لحدود السلطة بما يؤسس ديمقراطية سليمة، حتى بات التحدي الأكبر الذي يواجه الشعب العراقي في الوقت الحاضر بشأن موضوع الدولة لا يتمثل في عملية بناء أجهزة الدولة ومؤسساته فحسب، ولكن في إعادة تأسيس مفهوم الدولة في وعيهم وثقافتهم السياسية .

- مقابل ذلك مازال فالأداء الحكومي في العراق دون المستوى المطلوب فيما يتعلق بالمواطنة وحقوقها وحرياته ، فما زال معدل البطالة بين صفوف المواطنين بارتفاع مستمر مقابل ارتفاع معدلات الاسعار وتردي الخدمات التي اصبحت الشغل الشاغل للمواطن العراقي، والتي جعلته مستعداً للتضحية بكل مواطنيته وبكل حرياتها وحقوقها مقابل حقوق محددة تُعينه على العيش ، فما يحصل في العراق حالياً يؤكد على عمق الازمة المتفاقمة بفعل الشعور المتزايد لدى غالبية أبناء الشعب العراقي بتقصير وفشل مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها مجلس النواب الذي من المفترض انه يجسد إرادة الشعب، وكذلك الحكومة التي ينبغي ان تتصدى لمهمة تحويل التشريعات لا سيما تلك التي تصب في خدمة المواطن إلى واقع ملموس، حتى السلطة القضائية لم تسلم من التقصير في مجال خدمة المواطن، وبالنتيجة لا زال الشعب العراقي يعاني وعلى جميع الاصعدة.
- وقدر علق الامر بالأداء الحكومي يمكن القول ه كان بعيد كل البُعد عن دوره في تعزيز الوحـ ة الوطنية وتنمية روح المواطنة الحقيقية في المجتمع، ففي المجال السياسي يمكن الاشارة هنا إلى الصراع الكبير والطويل على المناصب بين السياسيين العراقيين، ومحاولة كل كتلة أو كيان الحصول على اكبر قدر من المناصب، فلا يتم تشكيل الحكومة الا بعد مرور اربعة أو خمسة شهر على الانتخابات بسبب التنافس والصراع المرير على المناصب والحقائب الوزاريـ ، اما في المجال الامني خاصة في ظل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها العراق، اذ يعيش المواطن وضعاً امنياً غاية في الصعوبة بعد سيطرة الجماعات المسلحة على اجزاء من محافظات (نينوى وصلاح لدين كركوك والانبار وديالى)، ادى ذلك إلى هجرة الكثير من العوائل من اماكن سكانها والعيش في مخيمات اللاجئين في ظل الظروف القاسية

) مجموعة باحثين، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠١٥، ص ٨ .

التي يعيشونها في تلك المخيمات، اما في المجال الخدمي فانه ليس بأفضل حالاً من المجالات الاخرى، اذ يشهد المجتمع نقصاً كبير في الخدم ت المقدمة للمواطنين، هذا الامر ادى إلى دفع بعض مكونات الشعب العراقي إلى المطالبة بالانفصال واعلان دولة خاصة بهم (وهنا نتحدث عن الكرد الذين يريدون الانفصال عن العراق وتأسيس الدولة الكردية)، ومطالبة مكون اخر اعلان الاقليم (وهنا نتحدث عن السنة، الذين يريدون انشاء اقليم خاص بهم بسبب سياسات الحكومة تجاههم)، حتى الشيعة لم يكن حالهم بأفضل من ذلك، اما المكونات الاخرى من المسيحين والايزيدين والشبك والتركمان وغيرهم فقد تعرضوا للكثير من الظلم والاضطهاد سواء من قبل الحكومة أو من قبل الجماعات المسلحة، ففي ظل هذا الوضع القاسي والصعب وفي ظل سياسة الحكومة تجاه الشعب كيف يمكننا الحديث عن مواطنة حقيقية، وكما ذكرنا سابقاً ان المواطنة هي حقوق وواجبات، واهم الحقوق التي يجب ان يتمتع بها الانسان هي الحق في الحياة، فالحقوق مسلوبة والحريات مضيق عليها وابسط الخدمات غير متوفرة خاصة ونحن نع ش في واحد من اغنى بلدان العالم.

المطلب لثاني: آليات تعزيز المواطنة.

إن التركيز والتثقيف على مبدأ المواطنة في خضم هذه الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق أصبح مطلباً ملحاً لتعميق الاتجاه الساعي إلى بناء دولة القانون والمؤسسات على أسس وطنية صحيحة تتجاوز كل الأطر والخلافات والمصالح الحزبية والطائ ية الضيقة، هذا البناء هو الضمان الوحيدة في حماية الحقوق والحريات الاساسية التي يجب ان يتمتع بها المواطن العراقي وتعميق وتغليب الشعور بالمواطنة على الشعور بأي انتماء أو ولاء آخر لان ذلك هو الشرط الوحيد في منح الحرية التامة وتحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز .

إن تعزيز مفهوم المواطنة يرتبط بالهوية الوطنية، بمعنى تعزيز الشعور لدى جميع المكونات بالانتماء إلى هذا البلد، وهذا الشعور ينمي الوعي بالذات لدى الافراد والوعي بالآخر، والوعي بـ مواقف والسلوك، وكل ذلك يسهم في بناء المجتمع والحفاظ على شبكة

نسيجه الاجتماعي والحضاري . وهناك جملة من النقاط يجب التأكيد عليها من أجل تعزيز المواطنة العراقية منها:

- تأسيس العلاقة بين مكونات المجتمع والدولة على اسس ومدنية تتجاوز كل الاطر والعناوين الضيقة ، اذ يكون الجامع العام لكل المكونات والتعبيرات والانتماءات هو المواطنة والتي لا تعني فقط جملة الحقوق والمكاسب الوطنية المتوخاة وانما تعني ايضاً جملة من الواجبات والمسؤوليات العامة الملقاة على عاتق كل مواطن ، واعطاء دفعات متتالية من الاهتمام بنظام العلاقات والتواصل بين مكونات المجتمع والاستمرار في ازالة مكونات الشعور بالإقصاء او التهميش او تدني المشاركة الفعالة، والتأكيد على مختلف الشروط والروافد التي تفضي إلى ارساء مبدأ المواطنة بكل مستوياته .
- المواطنـــة هـــي الرابطة الاجتماعية الأبرز التي تعـــبر عن المجتمع وهويته الخاصة والمتجسدة في مصالحه المشتركة، وتتميـــز بأنها الجامع الرئيس للمواطنين بدون أي فروقات قومية أو قبلية أو عرقية، اذ يمكن القول إن بناء قيم المواطنة على أسس مبادئ حقوق الإنسان لها أهمية كبيرة في بناء ديمقراطي سليم للمجتمعات، لذلك فإن هذه الحقوق تحتاج إلى حماية وضمانات، وهذه الضمانات تكفلها الدولة عن طريق سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع الاعتراف إن المواطنة تقوم على نظام يعترف بالتناقض والخلاف في المصالح الاجتماعية، لتحقيق المساواة بين فئات المجتمع الواحد بما يحقق ويضمن الاستقرار في المجتمعات .
- التركيز على ابرز مبدأ المواطنة وذلك بتوسيع رقعة المساحة المشاركة في الشأن العام شريطة توافر استعدادات وقدرة عند جميع الشرائح والفئات لتحمل مسؤولياتها ودورها في الحياة العامة ، والعمل على نشر وشيوع قيم ثقافة المواطنة، بما لها من تأثير كبير في تأسيس الهوية الوطنية العراقية ، والاندماج الاجتماعي، ومن ثمَّ ترسيخ الوحدة الوطنية العراقية ، فضلاً عن شروع الدولة بتنمية اقتصادية شاملة ترفع من المستوى المعاشي لأفراد المجتمع ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة وتوفير الضمان الاجتماعي لإفراد المجتمع .

) مجموعة باحثين، المواطنة في مواجهة الطائفية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام، ٢٠٠٩ ، ص ١٩.

- تع ; ز الكر مة الإنسانية وهي شرط ضروري والتر ; ز ءيه في المجتمعات العر ة والعر ة على وجة الخصوص التي تهان ها كر مة الانسان وتهدر حقوقه وتهدر اته في الـ د من الاوقات إلى درجة ان المواطن العر قي لـ عد امنا ; ن اهلة وفي تة حتى لو لـ ; مارسر عملا ا اً د نا، كفي النظر إلى ظاهرة القتل على الـ ، او الاعتقال بداعي الشبة، والارهاب باسم ا ; ن أو ارهاب السلط ، ادة القانون والمساواة الـ ا ة، اذ كون د ; ع المواد ; ن خاض ; ن للقانون بغض النظر عن الاختلافات العر ة، والاجتماعي ، وا ة، والمذ ة، والثـ ا .
- تنمية الترابط بين كافة الجماعات الاثنية داخل الجماعة الوطنية بما يؤدي إلى تلاحمهم واندماجهم في كيان اجتماع – سياسي واحد، بمعنى إن يكون ولاء أعضاء هذه الجماعة جميعاً للدولة، أو للكل الذي ينتمون إليه على حساب الولاء للجزء، بعبارة أخرى إن يتقدم ولائهم للوطن الواحد على حساب أي ولاء محلي .
- أهمية الحوار كوسيلة للتعبير عن الرأي وأسلوب للحياة وتأطير لتحقيق التعايش من خلال منهجية شاملة تلتزم بالأصول والضوابط الوطني ، الاختلاف والتنوع الفكري سنة كونية وحقيقة تاريخية لذا لا يمكن إلغاؤه وتجاوزه وإنما بضبطه وتحري الحـ قة والموضوعية والعدل، وتحديد مرجعيته بالدستور والثوابت الوطنية.
- ضمان حرية التعبير وفق الضوابط الدستورية والقانونية المعتبرة والتأكيد على ضرورة محاسبة من يمس الثوابت الوطنية والمصالح المتفق عليها أو حريات الآخرين .

يتضح مما تقدم فإن تعزيز مفهوم المواطنة من خلال تكريس مبدأ المساواة والعدالة بين جميع المواطنين العراقيين يوفر آفاقاً وفرصاً واسعة للتعايش السلمي، يمكن أن يمهد الطريق لتحقيق الاندماج الاجتماعي وذلك بفعل تنامي الشعور لدى الجميع بأنهم يعملون ويعيشون معاً من أجل مستقبلهم المشترك ويكون للجميع حضور ومشاركة حقيقية في بناء المجتمع والدولة،

) عبير سهام مهدي، رؤية مقترحة لإعادة تشكيل مفهوم المواطنة في العراق الجديد، المجلة السياسية والدولية، عدد ٦ ، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ٢٠١٠ ص ٤٠ .

) أحمد محمد الكبيسي، الوحدة الوطنية مفاهيمها وإبعادها شبكة المعلومات العالمية www.almethaq.info

أضافة إلى الانتفاع من ثروات البلد ومقدراته دون تمييز، وبالتالي يشعر الجميع بدورهم ومكانتهم في المجتمع والدولة والأهم أنهم يشعرون بأن كرامتهم مصانة، وهذا هو أساس التكامل الاجتماعي والسياسي .

الخاتمة

يشهد العراق منذ ٢٠٠٣ تغير جذري يتمثل بإعادة بناء الدولة العراقية على اسس جديدة، الملاحظ ان هذا البناء الجديد رافقه انحسار الهوية الوطنية والشعور بالمواطنة والانتماء الحقيقي للبلد، وذلك من خلال طغيان الولاءات الفرعية على حساب الولاء للعراق، وبالنتيجة فان هناك مشاكل وتحديات كبيرة تواجه البلد، ولا يمكن الخروج من حالة التشظي والشرذمة الا من خلال الوحدة الوطنية المبنية على المصالحة الحقيقية القائمة على اساس المواطنة، فضعف الهوية الوطنية قد يكون مدخل للتدخلات لخارجية (وهذا ما نلاحظه اليوم)، وما تعرض له مفهوم المواطنة من اهتزازات عنيفة وخطيرة بعد ٢٠٠٣ بسبب الاجراءات التعسفية التي قامت بها الادارة الامريكي وذلك من خلال توظيف التنوع العرقي سياسياً لخدمة مصالحها بالشكل الذي حول الانتماء والولاء للوطن الى الانتماء والولاء للطائفة والعشيرة والاثنية والمذهب مما ادى الى حالة من القتل على الهوية راح ضحيتها الالاف من ابناء الشعب العراقي.

وعلى الرغم من كل ما حصل الا ان الامل لم ينقطع بعد في بناء المواطنة والهوية الوطنية باعتبارها الخيار الوحيد القادر على المحافظة على العيش المشترك والتعايش السلمي ونبذ العنف والقتل والتهميش والتهجير وتعزيز الولاء والوحدة الوطنية، التركيز والتثقيف

على مبدأ المواطنة في هذه الظروف الاستثنائية أصبح مطلباً ملحاً لتعميق الاتجاه الساعي إلى بناء دولة القانون والمؤسسات على أسس وطنية صحيحة تتجاوز كل الأطر والخلافات والمصالح الحزبية والطائفية الضيقة، هذا البناء هو الضمانة الوحيدة في ضمان وصيانة الحقوق والحر ت التي يجب ان يتمتع بها المواطن وتعميق الشعور بالمواطنة على الشعور بأي انتماء أو ولاء آخر لان ذلك هو الشرط الوحيد ي تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز وبناء هوية وطنية موحدة.

المصادر

اولاً: الكتب

١- ن منظور، لسان العرب لسان العرب، ٥ ، دار صادر طبع والنشر ، بيروت ٠٠٠ ، ص ٣١ .
- المنجد في اللغة، ط ٠ ، دار المشرق، بيروت ٩٨٦ .
- برهان غليون، نقد السياسة: الدين والدولة، ، المؤسسة العربية للدر سات والنشر، القاهرة ٩٩٣ .
- رعد عبد الجيل علي، التنمية السياسية مدخل للتغيير، دار الكتب الوطنية، بنغازي ٠٠٢ ، ص ٢١ .
- عزمي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مركز دراسات وحدة العربية، بيروت، ٠٠٧ .
- عبد الجبار أحمد عبد الله، العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد ٠١٠ .
- عبد الغفار شكر، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق ٠٠٣ .
- علي خليفة الكواري وأخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٠٠١ .
- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة ٩٩٥ .

٠ – فالح عبد الجبار، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ٩٩٥ .
١ – مجموعة باحثين، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٠٠٥' .
٢ – مجموعة باحثين، المواطنة في مواجهة الطائفية، مركز الدراسات السياسية و لاستراتيجية، الاهرام، ٠٠٩' .
٣ – محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ' ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٩٩٧ .
٤ – محمد احمد درويش، العولمة والمواطنة والانتماء الوطني، عالم الكتب، القاهرة ٠٠٩' .
٥ – محمد محفوظ، الاصلاح السياسي والوحدة الوطنية، المركز الثقافي لعربي، الدار البيضاء ٠٠٤' .
٦ – وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الامة (دراسة حالة العراق)، الاكاديميون لنشر والتوزيع، عمان ٠١٤' .
٧ – ياسر خالد عبد بركات، مبدأ المواطنة : استحقاق الدستور الدائم، مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بيروت، ٠٠٥' .

ثانياً: المجلات

– إبراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية وإشكالية الهوية في العراق، البحث المقدم الى الملتقى الفكري الأول للحوار الوطني، وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني، بغداد ٠٠٩' .
– أمل هندي الخزعلي، دور مؤسسات المجتمع المدني في التغيير الديمقراطي، مجلة أوراق عراقية، العدد) مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، تموز ٠٠٥' .
– خيري عبد الرزاق جاسم، المجتمع المدني في ضوء جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع، مجلة دراسات دولية، العدد ٧' ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٠٠٥' .
٤- حسين درويش العادلي ، المواطنة الديموقراطية والفاعلية الاجتماعية، مجلة الإسلام والديموقراطية، عدد ٠) منظمة الاسلام والديمقراطية، بغداد، ٠٠٥' .
– ل هندي الخزعلي، التعايش السلمي في العراق: ضمانات النجاح وآليات التفعيل، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية العلوم السياسية والاجتماعية، جامعة السليمانية ٠١١' .
– رند رحيم فرانكي، تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة لعربية، عدد ٩٧)، بيروت ٠٠٣' .
– عبير سهام مهدي، رؤية مقترحة لإعادة تشكيل فهوم المواطنة في العراق الجديد، المجلة السياسية والدولية، عدد ٦ ، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية ٠١٠' .
– وصال نجيب العزاوي، المواطنة بين الثوابت والمتغيرات، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة لنهرين ٠٠٨' ، كلمة العدد .

- ليث زيدان، مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي – التربية المواطنية، الحوار المتمد - العدد ١٩٣٣ - ١ / ٦ / ٢٠٠٧
٠ – محمود سالم السامرائي، المواطنة والديمقراطية، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٣) مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل ٠٠٩ ، ص ٥ .
١ – مها عبد اللطيف، معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركه في العالم الثالث، مجلة دراسات استراتيجية، عدد ')، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ٩٩٨ ، ص ١٨٣
٣ - يوسف كوران ، مقدمة لفهم فكرة المواطن ، إصدارات لاتحاد الوطني الكوردستاني، بغداد، (د.ت)، ص ١١

ثالثاً: الانترنيت

- أحمد محمد الكبيسي، الوحدة الوطنية مفاهيمها وإبعادها ، شبكة المعلومات العالمي www.almethaq.info
- شمخي جبر، دولـة المواطنـة ... دولـة المدنيـة والقانـون، موقع مرافئ ...المجلس العراقي للسلم والتضامن، شبكة المعلومات العالمية : www.marafea.org
- علي خليفة الكواري، المواطنة في الدول العربية، شبكة المعلومات العالمية: http://www.Arabsfordemocracy.org